

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادي ٢٠١٠

موجز

بجول أوائل عام ٢٠١٠، أي في أعقاب أول انكماش اقتصادي عالمي النطاق في التاريخ الحديث، كانت معالم الانتعاش التي تتخذ شكل "الحرف V باللغة الإنكليزية" قد باتت ظاهرة بوضوح على اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى حزم المحفزات المالية غير المسبوقة التي نُفّذت. غير أن هذا الانتعاش لا يزال هشاً وغير متكافئ ويكتنفه عدد من مخاطر الهبوط. وفي حين أن عام ٢٠٠٩ كان عام إدارة الأزمة، فإن مقرري السياسات سيواجهون في عام ٢٠١٠ أموراً أكثر تعقيداً. فتحويل الانتعاش إلى تعافٍ مستدامٍ يتطلب الحفاظ على ما تولّد من زخم وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في مواجهة النزعات التضخمية واحتمالات تضخم قيمة الأصول.

لقد لفتت الأزمة الانتباه إلى الاختلالات الهيكلية الإقليمية والعالمية الأساسية التي تراكمت على مرّ العقود. ويستلزم علاج هذه الاختلالات وما يرافقها من فجوات إنمائية وإدامة الانتعاش بعد سحب المحفزات المالية أنماطاً إنمائية أكثر عدلاً وتوازناً واستدامة. وليس

* E/2010/100



من المرجح أن تتمكن بلدان آسيا والمحيط الهادئ من العودة إلى ممارسة أسلوبها في أداء الأعمال على نحو ما جرت به العادة. وهي تحتاج عوضاً عن ذلك إلى دفع عجلة التنمية فيها وخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي من داخل المنطقة. وفي المشهد العالمي الذي تبدل بشكل جذري، تبرز منطقة آسيا والمحيط الهادئ كمشارك رئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية. غير أنها لكي تستغل ما لديها من إمكانيات، يتعين عليها أن تنفذ مجموعة من السياسات الطموحة.

وتعرض هذه الوثيقة موجزا لأهمّ نتائج دراسة الحالة الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٠ التي تستكشف البيئة المعقّدة تلك وتحدّد عناصر البرنامج السياساتي الإقليمي المتسق الذي يتعين اعتماده لثلا يولّد الانتعاش ذو الشكل "V" حالة من التراخي.

المحتويات

| الصفحة | |
|--------|--|
| ٤ | أولا - مقدمة |
| ٤ | ثانيا - مواجهة التأثير الشديد بالعوامل الخارجية في عام ٢٠٠٩ |
| ٤ | ألف - الارتهان بطلب البلدان المتقدمة النمو |
| ٦ | باء - الارتهان بتدفق رؤوس الأموال |
| ١٠ | جيم - التأثير على فرص العمل وعلى الدخل |
| ١٣ | دال - الهجرة والتحويلات: مجابهة الضغوط |
| ١٣ | هاء - حزم المحفزات المالية: تقليل الخسائر |
| ١٤ | ثالثا - آفاق التعافي والتحديات الماثلة خلال عام ٢٠١٠ |
| ١٤ | ألف - التضخم وما يشكله من تهديد من جانبي العرض والطلب |
| ٢٠ | باء - تجنب اتباع سياسات الخروج بشكل سابق لأوانه بقصد الحفاظ على النمو |
| ٢١ | جيم - البحث عن محركات جديدة للنمو حفاظاً على الدينامية |
| ٢٢ | رابعا - الاختلالات والفجوات الإنمائية: أهي بمثابة محرك جديد للنمو؟ |
| ٢٢ | ألف - الاختلالات الاقتصادية الكلية |
| ٢٢ | باء - الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية والفجوات الإنمائية |
| ٢٣ | جيم - الاختلالات الإيكولوجية |
| ٢٤ | خامسا - جدول أعمال للسياسات العامة من أجل تحقيق نمو مستدام شامل للجميع |
| ٢٤ | ألف - تعزيز الحماية الاجتماعية |
| ٢٥ | باء - دعم قيام ثورة خضراء ثانية لصالح الزراعة والتنمية الريفية |
| ٢٥ | جيم - دعم محركات النمو الجديدة: الابتكارات الخضراء |
| ٢٦ | دال - تعزيز شمول النظام المالي للجميع |
| ٢٧ | هاء - تكوين إطار إقليمي للعمل التعاوني |

أولاً - مقدمة

١ - بينما تأخذ المنطقة في الانتعاش من الأزمة الاقتصادية، عام ٢٠١٠ تنشأ بيئة أكثر تعقيداً جداً في مجال السياسات العامة. وفي المشهد العالمي الذي تبدل بشكل جذري، برزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في هذا المنعطف التاريخي كطرف محوري في العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أن الأزمة تتيح لمقرري السياسات فرصة لإعادة توجيه جهود التعافي الاقتصادي الكلي صوب تنمية أشمل وأكثر استدامة.

٢ - وتلخص هذه الوثيقة أهم النتائج والتوصيات السياساتية التي تولدت عن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٠. وتوفّر الطبعة الحالية للدراسة الاستقصائية التي تجريها سنويًا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقييماً للأزمة الاقتصادية وما يرتبط بها من تحديات ناشئة على صعيد السياسات، ويبي ذلك تحليل للاختلالات الأساسية العديدة وللطرق التي يمكن للمنطقة أن تزيد بها من الحجم الكلي للعرض والطلب. وتحث دراسة ٢٠١٠ على التحرك بسرعة لوضع برنامج لإصلاح السياسات، لئلا يفضي الانتعاش الذي اتخذ شكل الحرف "V" إلى حالة من التراخي.

ثانياً - مواجهة التأثير الشديد بالعوامل الخارجية في عام ٢٠٠٩

٣ - لقد برزت الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩ باعتبارها الاقتصادات المحققة لأسرع معدلات النمو في العالم: بلغ معدّل النمو السنوي للمنطقة ككل ٤,٠ في المائة، بينما حقّق كل من الصين والهند معدّلي نمو بلغا ٨,٧ في المائة و ٧,٢ في المائة، على التوالي. غير أنه إذا ما نحينا هذين الاقتصادين السريعي النمو جانبا نجد أن سائر الاقتصادات النامية في المنطقة قد حققت معدّل نموّ سالب في عام ٢٠٠٩، فقد شهدت انكماشاً بنسبة ٠,٦ في المائة.

٤ - وكان التأثير الذي أحدثته الأزمة الاقتصادية العالمية في المنطقة متفاوتاً من بلد إلى بلد، فهو انعكاس لمدى تأثر كل بلد بالصدمات الخارجية تبعاً لدرجة اعتماد البلد على الصادرات لدفع عجلة نموه ولمدى تعرّضه لآثار عدم استقرار الأسواق المالية وأسعار الصرف. وقد تحدّدت درجة التعرّض تبعاً لهيكل الطلب في كل بلد، ولمساحة التحرك التي يسمح بها وضعه المالي، ولحجم احتياطياته من النقد الأجنبي.

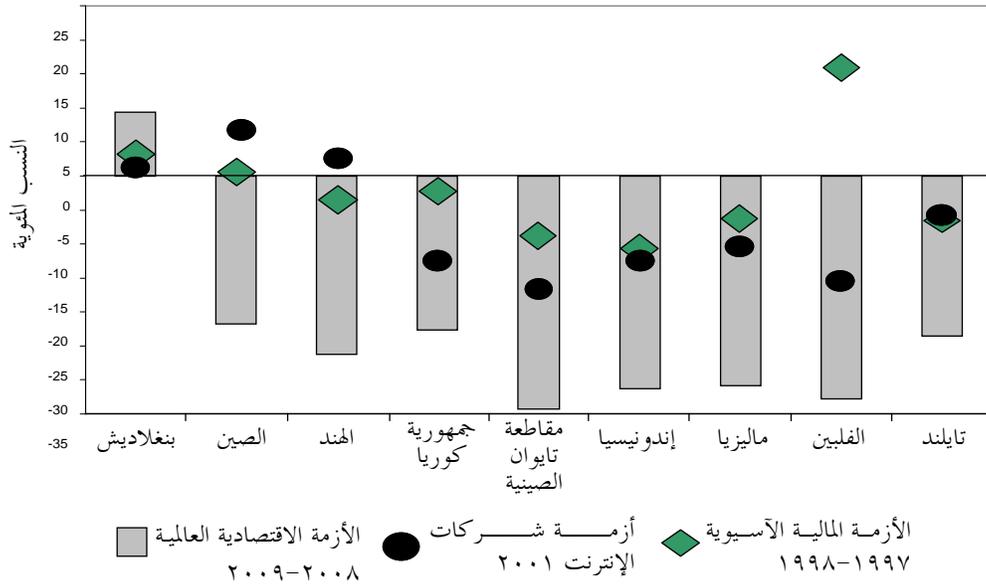
ألف - الارتقان بطلب البلدان المتقدّمة النمو

٥ - لقد انتقل تأثير الأزمة عبر الصدمات التجارية إلى الاقتصادات الشديدة الاعتماد على التصدير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انخفضت الصادرات انخفاضاً حاداً كاد معدّله السنوي يبلغ ضعفي

الانخفاض الذي شوهد في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وفي أعقاب ركود شركات الإنترنت عام ٢٠٠١ (الشكل الأول). وكانت الانكماشات التي تحدث من شهر إلى شهر ملفتة للانتباه بشكل أشد، فقد تجاوزت معدلاتها الـ ٣٠ في المائة في كثير من البلدان، بل إنها بلغت ٤٠ في المائة في حالات معينة في الاتحاد الروسي وسنغافورة والفلبين. ولما فتر نمو الدخل في المنطقة انخفضت الواردات بشكل أكثر حدة، نظراً لأن صادرات المنطقة بها نسبة عالية من المكونات المستوردة.

الشكل الأول

الأداء المقارن للاقتصادات الآسيوية النامية الرئيسية على صعيد نمو صادرات السلع خلال ثلاث أزمات، ١٩٩٧-٢٠٠٩



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى بيانات مستمدة شركة CEIC Data Company Ltd، وهي متاحة على العنوان التالي: <http://ceicdata.com/> (تاريخ الحصول على البيانات ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠).

ملاحظة: استُعين في حساب معدلات النمو لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ببيانات النصف الأول من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، وحُسبت معدلات عام ٢٠٠١ بمقارنة أرقام عام ٢٠٠١ بأرقام عام ٢٠٠٠، ومعدلات ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بمقارنة أرقام ١٩٩٨ بأرقام ١٩٩٧.

٦ - وقد زاد من شدة تأثير المنطقة بالأزمة ثلاثة عوامل يراها كالتالي:

(أ) أولاً، كلما زاد نصيب قطاع التجارة في اقتصاد بلد ما، كلما اشتد التأثير. فكان من المحتم أن تتلقى الاقتصادات النامية في المنطقة ضربة شديدة، فقطاع التصدير يمثل

قاربة ٣٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أو ما يزيد بنسبة ٢٥٠ في المائة عن نصيب قطاع التصدير في الاقتصادات المتقدمة النمو الثلاثة الموجودة في المنطقة؛

(ب) وثانياً، في ظل النصيب الكبير للمنطقة من النشاط التجاري في أسواق البلدان المتقدمة النمو، كان الاتجاه الذي اتخذته النشاط التجاري انعكاساً لمدى تعرض أحد الاقتصادات للمخاطر التي يسببها مصدر اضطرابات السوق. فكان لانخفاض الطلب على الواردات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تأثير مباشر على صادرات آسيا والمحيط الهادئ نظراً لكبر حجم نصيب المنطقة من واردات تلك البلدان المتقدمة النمو؛

وثالثاً، كان لخليط المنتجات دور بالغ الأهمية. فقد كانت تجارة الأصناف (ج) المصدرّة التي بها نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة هي التي تعرّضت للانخفاض أولاً. فكلّما زاد في خليط صادرات بلد ما حصة المنتجات التي تدخل فيها سلع وسيطة من القطع الإلكترونية ومكونات السيارات، كلما كان البلد أشدّ تأثراً بالأزمة.

باء - الارتهان بتدفق رؤوس الأموال

٧ - شهدت المنطقة أول آثار الأزمة عن طريق تدفّقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تسببت في زعزعة الاستقرار على غرار ما جرى في عام ١٩٩٧. غير أن الطريقة التي أحدثت بها التدفّقات الرأسمالية أثرها هذه المرّة مختلفة عنها في عام ١٩٩٧. فوقيتها كانت مشكلة التدفّقات الرأسمالية تكمن في إفراط المصارف المحليّة وغيرها من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في الاعتماد على الديون الأجنبية القصيرة الأجل. ومن ثمّ، تولّد خلال العقد الماضي شكل آخر من أشكال تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة، ألا وهو تدفق رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في المحافظات المالية، وقد قلب اتجاه هذا التدفق عند اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة وأوروبا. ويتبيّن من استعراض أنماط صافي التدفّقات الرأسمالية (الشكل الثاني) أن كساد عام ١٩٩٧ كان السبب فيه، بدرجة كبيرة، هو انقلاب اتجاه القروض المصرفية القصيرة الأجل. وفي المقابل، كان أشدّ باعثاً للأزمة التي بدأت عام ٢٠٠٨ هو ما حدث من انقلابات حادة في اتجاهات تدفّقات الاستثمار في المحافظات، وإن لم يكن هناك بدّ من أن تخفض مصارف دولية كثيرة عن الإقراض كردّ فعل تحوّطي لما واجهته من ضغوط مالية.

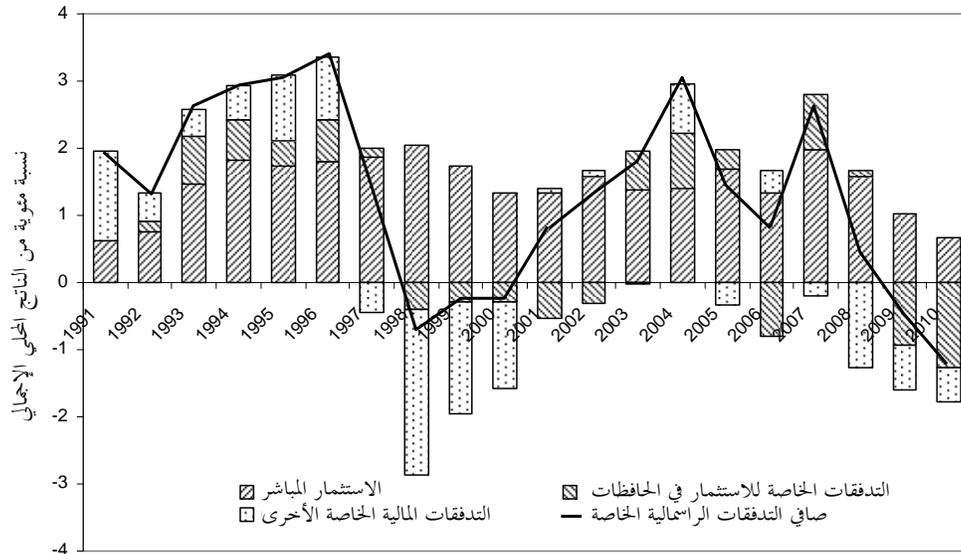
٨ - ومكمن المشكلة هو التعرّض لخطر خروج التدفّقات فجأةً من البلدان التي كانت قد شهدت في العام السابق دخول تدفّقات رأسمالية ضخمة فأصبح لديها بالتالي رصيد من الخصوم الخارجية الإجمالية التي يُحتمل أن ينقلب مسارها. وحتى البلدان التي لديها فوائض كبيرة في

حساباتها الجارية، مثل سنغافورة وماليزيا، تعرّضت احتياطيّاتها هي الأخرى لضغوط نزولية من جراء انقلاب تجاه الخصوم الخارجية الإجمالية التي كانت متراكمة من الأعوام السابقة.

٩ - لقد سلّطت الأزمة المالية الراهنة الضوء على أهمية الأرصد الاحتياطية. ولا يزال الحجم المناسب للاحتياطيات سؤالاً يبحث عن جواب، فعلى أي أساس يتحدّد ما إذا كانت كمية ما من النقد الأجنبي كافية أو من المستحب الاحتفاظ بها تحوطاً من احتمالات نشوء احتياج ما؟ وكما أظهرت الأزمة الراهنة، ليس الاحتفاظ بالاحتياطيات أمراً بلا كلفة ولا هو خال من المخاطرة. وتحتفظ آسيا ككلّ باحتياطيات كافية على ضوء وارداتها وديونها القصيرة الأجل. وليس هناك إلى الآن أي معيار لقياس الضعف المحتمل الذي يلازم إمكان انقلاب تجاه تلك الأنواع الأخرى من التدفّقات الرأسمالية.

الشكل الثاني

صافي التدفّقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى "اقتصادات آسيا الناشئة"،
٢٠١٠-١٩٩١



المصدر: استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، دراسات الحالة الاقتصادية والمالية العالمية: قاعدته بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، طبعة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ وهي متاحة على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx (تاريخ الحصول على البيانات ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠).

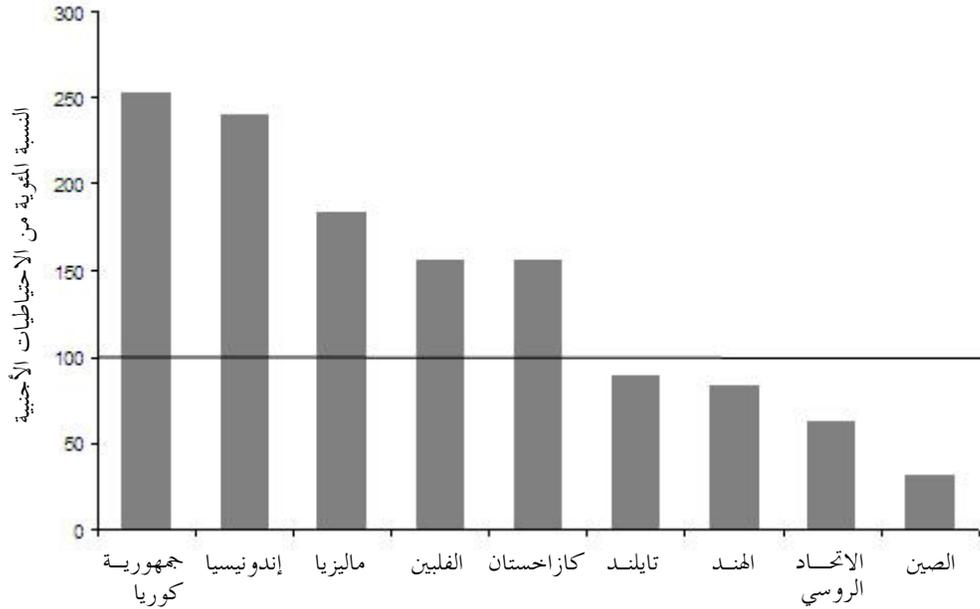
ملاحظات: بيانات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ هي قيم مسقطة أعدّها صندوق النقد الدولي. والمقصود بـ"اقتصادات آسيا الناشئة" مجموعة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصناعية الحديثة في آسيا وعددها ٢٦.

١٠ - ولكي يكون المقياس المستخدم لقياس شدة التأثير أكثر دقة، ينبغي أن يضمّ جملة خصوم البلد الخارجية الإجمالية التي يكون من الجليّ للغاية ألها الأكثر قابلية للقياس وتنطوي على أكبر احتمالات انقلاب الاتجاه. فينبغي أن تكون مكوناته هي الديون القصيرة الأجل، والتدفقات الداخلة في صورة استثمارات في حافظات الأسهم، وحجم الواردات على مدى فترة ثلاثة أشهر. وتكمن وجاهة إدراج كميتي الديون القصيرة الأجل والتدفقات الداخلة في صورة استثمارات في حافظات الأسهم في أنه من المحتمل أن تغادر هذه الأموال البلد في أي وقت فتولّد ضغطاً يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. وبالمثل، يمثل كمّ الواردات على مدى ثلاثة أشهر كمية الاحتياطيات التي قد تتدفق إلى الخارج لتمويل الواردات. واستخدام الكميات "الإجمالية"، لا "الصافية"، هو الأنسب، وذلك لأنه إذا ما ارتأى الأجانب سحب أموالهم، ربما لا يكون باستطاعة البلد توفير أوضاعه المالية بما يسمح له باستعادة إجمالي أصوله الموجودة بالخارج بالتزامن مع خروج الأموال الأجنبية (وذلك هو الحال بصفة خاصة عندما تنفذ الاستثمارات الداخلة إلى البلد والخارجة منه بواسطة أطراف لا رابط بينها).

١١ - وقد اعتُبر أن عتبة الاحتياطيات الأجنبية هي نسبة ١٠٠ في المائة. غير أن ثمة عدد من المحاذير المحيطة بهذا الأمر. فهذا ربما ينطوي على مغالاة في التقدير إذا كان السعر السوقي للحافظة في أوقات العسر أقل كثيرا من قيمته التاريخية. كما قد يؤدي انخفاض أسعار الصرف إبان أزمة ما إلى خفض أرصدة التدفقات الخارجة. وخلافاً لذلك، ربما ينطوي هذا على تقدير بأقل من اللازم، في البلدان التي تتعرض إلى ضغوط على أسعار الصرف من جراء هروب رأس المال بواسطة المقيمين في البلد، أو عندما لا تدرج المكونات القصيرة الأجل للاستثمار المباشر الأجنبي، مثل الاستثمار في رأس المال الخاص. وقد زادت في السنوات الأخيرة احتمالات حدوث "الاستنفاد الداخلي" من جراء هروب رأس المال على هذا النحو، وذلك بسبب الاتجاه إلى التحرر في القواعد المنظمة لتدفق الأموال إلى خارج البلدان. ويبيّن الشكل الثالث "مقياس شدة تأثير" البلدان التي لم تكن مغطاة بالكامل باحتياطياتها الأجنبية عند نهاية عام ٢٠٠٨، أي بعد حدوث أشد الآثار المالية للأزمة سوءاً. وفي إندونيسيا وجمهورية كوريا والفلبين وكازاخستان وماليزيا، كان رصيد التدفقات الأجنبية الداخلة كاستثمارات في المحافظات هو المسؤول عن القسم الأكبر من مقياس شدة التأثير، وتلته الديون القصيرة الأجل.

الشكل الثالث

مقياس شدة التأثير كنسبة مئوية من الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصادات الآسيوية
الناشئة الرئيسية، ٢٠٠٨



المصادر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى بيانات مستمدة من خدمة الإحصاءات المالية الدولية على الإنترنت التابعة لصندوق النقد الدولي، وهي متاحة على العنوان: www.imfstatistics.org/imf/ (تاريخ الحصول على البيانات ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ومن دراستي الحاليتين الاقتصادية والمالية في العالم: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، طبعة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي متاحة على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx (تاريخ الحصول على البيانات ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)؛ والبنك الدولي، قواعد بيانات الإحصاءات الفصلية للديون الخارجية، وهي متاحة على العنوان التالي: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/EXTDECQEDS/0,menuPK:1805431~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1805415,00.html> (تاريخ الحصول على البيانات ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)؛ و CEIC Data Company Ltd، وهي متاحة على العنوان التالي: <http://ceicdata.com> (تاريخ الحصول على البيانات ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

ملاحظات: مقياس شدة التأثير هو مجموع الديون القصيرة الأجل و واردات ربع السنة الأخير ورصيد رأس المال المستثمر في حافطات الأسهم وصكوك المديونية. وبيانات أرصدة الاستثمار الأجنبي في الحافطات فيما يخصّ إندونيسيا والفلبين وماليزيا هي أرقام عام ٢٠٠٧.

١٢ - فما هي أفضل السبل للتعامل مع تدفق رؤوس الأموال كاستثمارات في الحافطات؟ إن السماح بدخول التدفقات دون ضوابط يستلزم تكوين احتياطيات كافية للحماية من

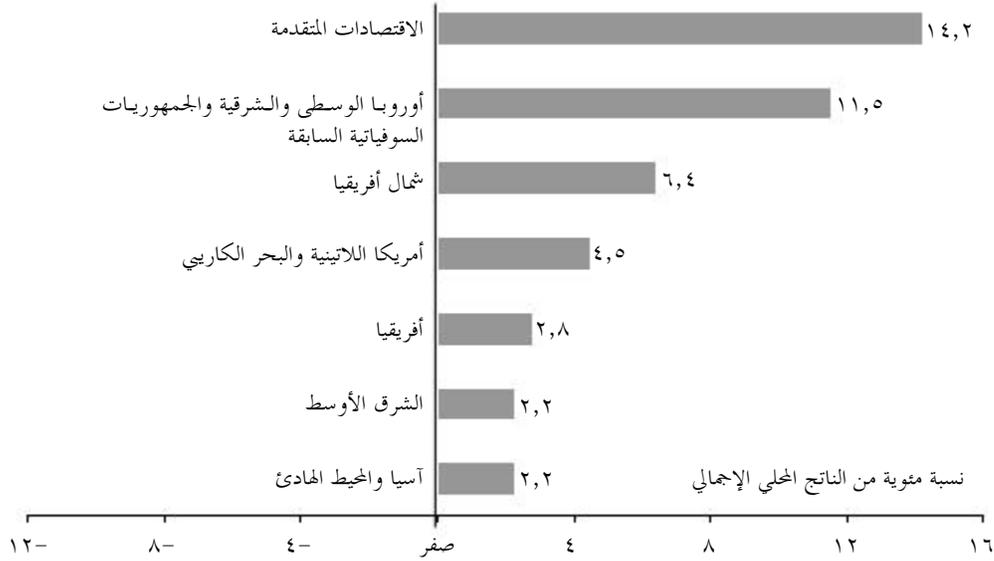
تبعات خروج التدفقات فجأة - وهذه عملية مكلفة. وربما لا يكون جعل حساب رأس المال مفتوحاً تماماً هو الخيار الصحيح من زاوية تحليل التكلفة والعائد؛ فالبحوث تشير إلى أن مزايا جعلها مفتوحة أمرٌ مبهم على أفضل تقدير. وثمة خيارات أخرى تنطوي على ضوابط من أنواع شتى، فهناك مثلاً فرض ضريبة دولية للتخفيف من تقلب تدفقات الاستثمار في الحافظات ("ضريبة توبين")، وفرض الضوابط على التدفقات الداخلة (مثل التدبير المعروف بـ "إنكاجه" (Encaje) المطبق في شيلي ويتمثل في تسديد مبلغ مرة واحدة إلى المصرف المركزي لا تستحق عنه أي فوائد)، أو فرض ضوابط كمية على تدفق أموال الاستثمار في الحافظات إلى الخارج - وكل هذه الخيارات قيد المناقشة.

جيم - التأثير على فرص العمل وعلى الدخل

١٣ - لقد أدى انهيار الطلب الكلي لدى البلدان المتقدمة النمو إلى إغلاق المصانع وفقدان العاملين لوظائفهم بأعداد غفيرة في العديد من الصناعات التحويلية التصديرية الرئيسية في المنطقة، ومنها صناعات المنسوجات والملابس والإلكترونيات والسيارات. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن العاطلين عن العمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد زاد عددهم بمقدار ١٠ ملايين نسمة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، ليرتفع معدل البطالة إلى ٥,٠ في المائة. وفي حين أن متوسط معدل البطالة في المنطقة كان أدنى من متوسط معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، وكان يساوي ٨,٢ في المائة، فإن بعض خصائص البطالة في الاقتصادات الآسيوية النامية تبعث على القلق بشكل خاص.

١٤ - فزيادة معدلات البطالة لها تبعات على الصعيد الاجتماعي - السياسي تكون أشد وطأة في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة النمو، وذلك نظراً لافتقار تلك إلى نظم الحماية الاجتماعية. ولما كانت هذه المنطقة هي صاحبة أدنى مستويات الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية (الشكل الرابع)، فإن ملايين البشر الذين استغرق منهم الأمر عقوداً ليخرجوا من رتبة الفقر قد يعودوا ليرزحوا تحتها في ظرف أشهر، بل وأيام، حين تنضب مدّخراتهم. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية للنمو الاقتصادي في المنطقة، قد تسحب الأزمة الحالية ٢١ مليون نسمة إضافيين إلى ما دون خط الفقر المحدد بـ ١,٢٥ دولار يومياً، أو ٢٥ مليون نسمة إلى ما دون خط الدولارين في اليوم. ومن الحتمي أن تتزايد حالات إساءة معاملة النساء والأطفال والشباب وممارسة العنف ضدهم في ظل ظروف كهذه، وسيظلّ جلّ التداعيات الاجتماعية باقياً حتى بعد انقشاع الأزمة ذاتها.

الشكل الرابع
الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، عن أحدث سنة
تتوافر بياناتها



المصدر: منظمة العمل الدولية، The Financial and Economic Crisis: a Decent Work Response (جنيف، ٢٠٠٩).

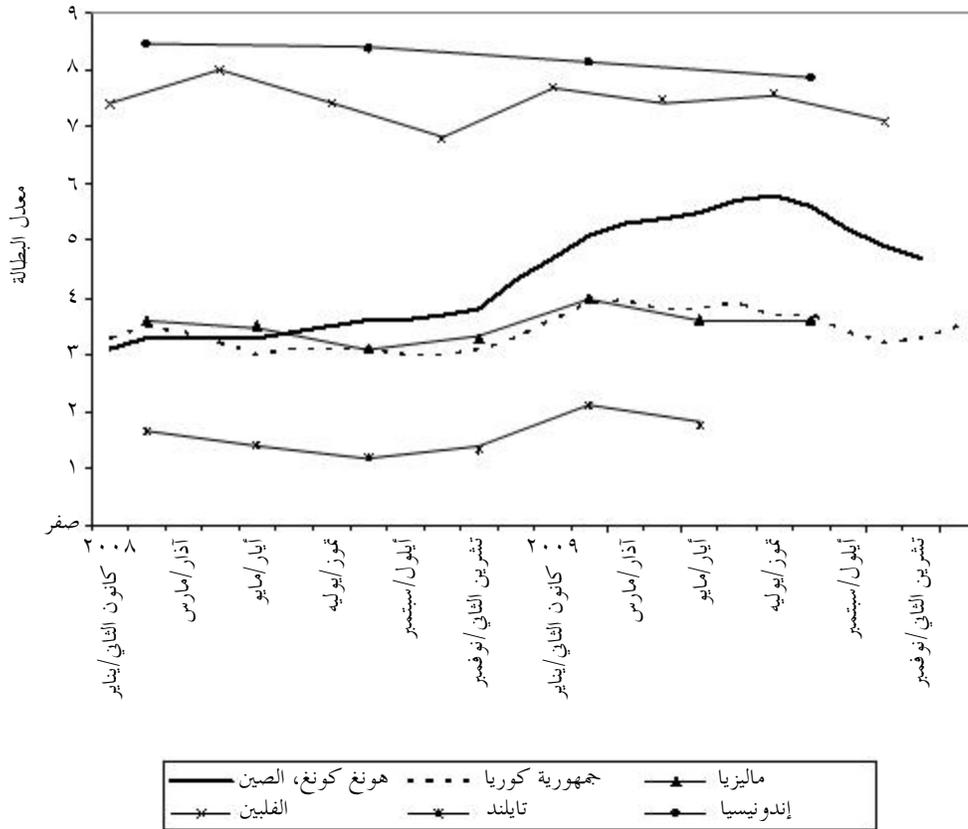
١٥ - وبالنسبة للمنطقة بأسرها، ربما زاد حجم "العمالة الهشة" بمقدار ٤٧ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ فوق العاملين المقدّر عددهم بـ ١٠,٩ مليون (٦٠,٧ في المائة من جميع العاملين) الذين كانوا مصنّفين في هذه الفئة من العمالة في عام ٢٠٠٨. وما أرقام البطالة في آسيا والمحيط الهادئ إلا قياسات أولية تقدرّ تداعيات الأزمة بأقلّ من حقيقتها بكثير. والافتقار إلى المعلومات الحديثة الموثوقة عن سوق العمل أمر يزيد من صعوبة تقييم آثار الأزمة على تلك السوق. وعلاوة على ذلك، فإنه بالنسبة إلى الكثيرين ممن فقدوا وظائفهم أو تقلّص دخلهم في غياب نظم الحماية الاجتماعية، غالبا ما يكون التحوّل إلى ضروب العمالة الهشة وغير الرسمية سبيلهم الوحيد إلى إعالة أنفسهم وأسرهم.

١٦ - ولكن على الجانب الإيجابي، تشير بيانات سوق العمل الحديثة للغاية إلى وجود دلائل على أن معدّلات البطالة قد بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٩ (الشكل الخامس). وقد أظهرت الأزمات المالية والاقتصادية السابقة تباطؤاً في تعافي سوق العمل، فهذا التعافي قد لا يحدث إلا بعد حدوث التعافي الاقتصادي بـ ٤ أو ٥ سنوات. وعلاوة على ذلك، قد يستغرق الأمر

٥ سنوات إضافية لاسترجاع ما تبدد من منجزات على صعيد مكافحة الفقر. وزيادة العمالة غير الرسمية أمر يصعب قلب مساره. ويستغرق الأمر وقتاً حتى ترجع الأجور الحقيقية إلى مستوياتها الأصلية، وكذا الحال بالنسبة لإنتاجية اليد العاملة. ولذا يتحتم (أ) تطبيق المزيج المناسب من سياسات الاقتصاد الكلي والإبقاء عليه على الدوام، (ب) وإجراء إصلاحات في سوق العمل لتعزيز قدرتها على تحمّل الصدمات وعلى التكيف، (ج) وإعطاء الأولوية عند تخصيص الموارد لإقامة نظم الحماية الاجتماعية الفعالة.

الشكل الخامس

معدلات البطالة الشهرية والفصلية في ستة من الاقتصادات الآسيوية، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات لاورستا، وهي متاحة على العنوان التالي: www.laborsta.ilo.org (تاريخ الحصول على البيانات ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

دال - الهجرة والتحويلات: مجابهة الضغوط

١٧ - خلال العقدين الماضيين، تزايدت أهمية التحويلات كمصدر خارجي لتمويل التنمية بدعم ميزان المدفوعات ويساهم في الناتج القومي الإجمالي. غير أنه قد ثبت (وإن كان هناك بعض التفاوت في هذا الصدد فيما بين مختلف أنحاء آسيا والمحيط الهادئ)، أن التحويلات المالية هي أكثر مصادر النقد الأجنبي تحملاً للصدمات، وبقدر كبير، من بين جميع تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى البلدان النامية، فقد انحسر سائر هذه التدفقات بشكل حاد منذ بداية الأزمة الاقتصادية. وهذه المرونة التي أتمم بها تدفق التحويلات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعود بدرجة كبيرة إلى الاستقرار النسبي لحجم جاليات المهاجرين إلى شتى بلدان المقصد، ومنها بعض الاقتصادات المجاورة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي كان أداءها إبان الأزمة الاقتصادية أفضل من أداء الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة في أوروبا. والسؤال الحاسم هو أيّ مصير ينتظر حجم جاليات العمالة المهاجرة وتدفقاتها مع تنامي البطالة في بلدان المقصد الرئيسية؟ لقد أظهرت أحدث البيانات الواردة من بعض البلدان المرسله للمهاجرين في المنطقة انحسار تدفق العمّال المهاجرين الجدد إلى الخارج مع قيام عدد من البلدان باستحداث سياسات لتضييق فرص وصول العمالة المهاجرة إلى أسواق العمل فيها.

١٨ - وإدراكاً من حكومات بعض البلدان الرئيسية المرسله للمهاجرين لما قد تحدثه عودة العمالة المهاجرة من آثار اجتماعية - اقتصادية تُلحق أضراراً بالغة بعملية التنمية ومكافحة الفقر، فقد اتخذت تدابير للتصدّي للآثار السلبية التي تلحق بالعمالة المهاجرة. وبما أن تأثير تباطؤ النموّ على أنماط الهجرة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفيما بين بلدانها سيستمر خلال الأشهر المقبلة، سيلزم الإبقاء على برامج الدعم هذه خلال المراحل المتقدمة من عملية التعافي الاقتصادي.

هاء - حزم المحفّزات المالية: تقليل الخسائر

١٩ - لقد كانت قدرات بلدان آسيا والمحيط الهادئ على التعامل مع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩ متباينة، وهو ما يفسّر تباين تجاربها. وكانت أكثر البلدان قدرة على تنفيذ برامج سريعة وكبيرة الحجم للإنفاق المعاكس للدورة الاقتصادية هي التي كانت تتمتع وقت نشوء الأزمة بأساسيات اقتصاد كليّ متينة؛ ومن ذلك بالأخصّ استقرار الاتجاهات التضخّمية، وتوازن الميزانيات على نحو سليم، وانخفاض نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وساعد إنفاق الأموال الإضافية من ميزانيات الدول بمبالغ طائلة على التخفيف من وطأة انخفاض حجم الصادرات وانخفاض الطلب على خدمات من قبيل السياحة، إلى جانب انخفاض معدلات نموّ تحويلات المهاجرين. والأهمّ من ذلك أن المحفّزات قد وفّرت شيئاً من

الحماية لمن فقدوا وظائفهم من المشتغلين بضروب العمالة المهتمة، فأولئك في الغالب من العمّال غير المهرة ومن النساء في الكثير جداً من الأحيان.

٢٠ - ويؤكد التحليل الكمي الذي تضمّنته الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٠ أن حزم المحفّزات قد أحدثت أثراً بالفعل، وأنها عوّضت شيئاً من الخسائر في الصادرات. فلكل ١,٠٠ دولار فقد من صادرات الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، كان حجم الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي يساوي ٠,٨٨ دولار في المتوسط؛ وقد تراوحت الخسائر بين ١,١٠ دولار في اليابان إلى ٠,٧٠ دولار في الصين و ٠,٤٠ دولار في ماليزيا وسنغافورة. ولو كان المتغير الوحيد المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي هو هبوط الصادرات لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧,٨ في المائة. ولكن الهبوط الفعلي في عام ٢٠٠٩ كان بنسبة ٤,٢ في المائة فقط، وهو ما يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى حزم المحفّزات المالية.

ثالثاً - آفاق التعافي والتحديات الماثلة خلال عام ٢٠١٠

٢١ - لقد تحسّنت التوقعات لعام ٢٠١٠ بشكل ملحوظ، حيث يُتوقّع أن تحقّق الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٠ (الشكل السادس) بدفع من محرّكين يولّد كل منهما قوّته ذاتياً هما الصين والهند، فهاتان يُتوقّع أن تحقّقا نمواً بنسبة ٩,٥ في المائة و ٨,٣ في المائة على التوالي. وسوف تختلف وتيرة التعافي في عام ٢٠١٠ حسب المنطقة دون الإقليمية. فسيكون جنوب آسيا وجنوبها الغربي في المقدّمة بمعدل نمو يساوي ٦,١ في المائة بعد أن كان يساوي ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسيشهد شمال ووسط آسيا أكبر حالات الانتعاش. ومن جرّاء التباطؤ الشديد الذي شهده الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٩، كانت نتيجة أداء المنطقة دون الإقليمية انكماشاً بنسبة ٥,٨ في المائة؛ ويُتوقّع لها دخول منطقة النمو الإيجابي من جديد في عام ٢٠١٠، حيث سيبلغ معدل نموّها ٣,٧ في المائة.

٢٢ - وعلاوة على المخاطر المباشرة المحيطة بعملية التعافي، فإن هذه العملية بطبيعتها تحمل في طيّاتها مسائل محل اهتمام أساسي، ولا سيما مسألة ما إذا كان التعافي سيعيد إحياء التحديات القديمة أو يخلق عقبات جديدة للسنوات المقبلة. وثمة مجموعة تحديات سياساتية معقّدة ستجابه في المرحلة المقبلة.

ألف - التضخم وما يشكّله من تهديد من جانبي العرض والطلب

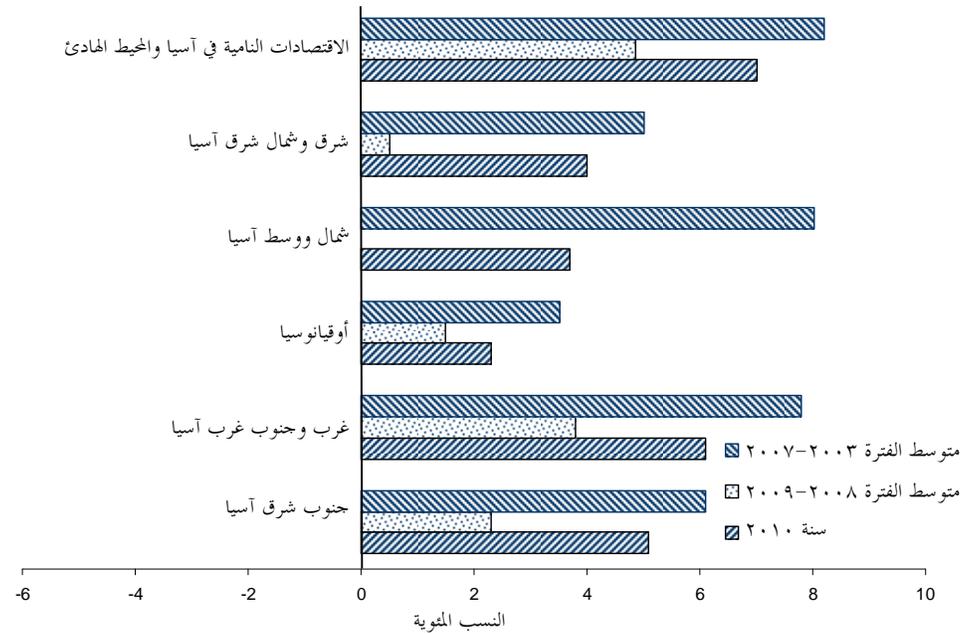
٢٣ - يتمثل أهم تهديد لاستدامة النمو الإقليمي في عودة الضغوط التضخمية مع اشتداد زخم التعافي. ويجب على البلدان أن توازن بين تعريض نفسها لخطر الدخول في دوامة

تضخمية ينجم عنها نمو سالب في الأجل الطويل وبين وقف الاتجاه إلى تعافي النمو في الأجل القصير. وحتى الآن، ما برح يعلن عن زيادة أسعار الفائدة كسياسة عامة في كل من أستراليا وماليزيا والهند ضمن بلدان أخرى. ومن القرارات الحاسمة التي يتعين على كل اقتصاد اتخاذها القرارات المتعلقة بتوقيت وكيفية التوقف عن ضخ المحفزات المالية وبتضييق السياسة النقدية.

٢٤ - وقد انخفضت الضغوط التضخمية بقدر كبير بعد الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وذلك بالاتقتران مع تراجع النشاط الاقتصادي المحلي (الشكل السابع). ولم يدم ذلك الانخفاض إلا لفترة قصيرة، فقد أدى التعافي الاقتصادي إلى زيادة الطلب المحلي، مما بدد المخاوف السابقة من الدخول في دوامة الكماشية غير صحية. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، كان انخفاض معدلات التضخم الذي بدأ مع بداية الأزمة قد استقر تقريبا في كثير من البلدان، ثم تحركت معدلات التضخم إلى أعلى في الأشهر اللاحقة.

الشكل السادس

متوسط معدلات وتنبؤات النمو في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٠٣-٢٠١٠



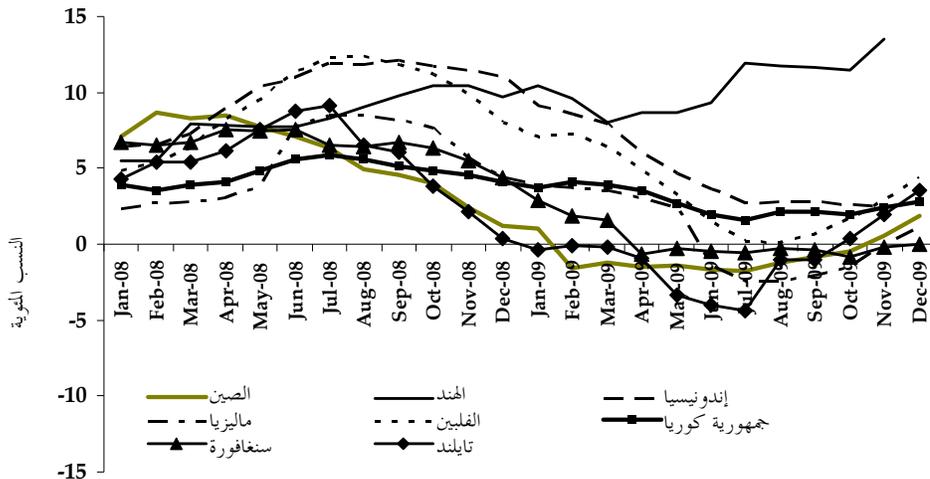
المصادر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى المصادر الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، خدمة الإحصاءات المالية الدولية على الإنترنت، وهي متاحة على العنوان التالي: www.imfstatistics.org/imf/ (تاريخ الحصول على البيانات ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات

الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٩، وهي متاحة على العنوان التالي: www.adb.org/Documents/Books/Key_Indicators/2009/default.asp (تاريخ الحصول على البيانات ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)؛ وبيانات شركة CEIC Data Company Ltd، وهي متاحة على العنوان التالي: <http://ceicdata.com/>؛ والموقع الشبكي للجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، www.cisstat.com (تاريخ الحصول على البيانات ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠)؛ وتقديرات اللجنة.

ملاحظات: أرقام معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي تقديرات لعام ٢٠٠٩ وتنبؤات لعام ٢٠١٠ (بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠). تتألف مجموعة الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة من ٣٧ اقتصادا (هذا لا يشمل بلدان آسيا الوسطى). وتستند الحسابات على المتوسط المرجح لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ (على أساس أسعار سنة ٢٠٠٠). وفي المجموعات دون الإقليمية، أدرجت اليابان ضمن شرق وشمال شرق آسيا، وأدرجت أستراليا ونيوزيلندا في أوقيانوسيا.

الشكل السابع

تضخم أسعار السلع الاستهلاكية من عام إلى عام في الاقتصادات الآسيوية النامية الرئيسية، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩



المصدر: بيانات شركة CEIC Data Company Ltd، وهي متاحة على العنوان: <http://ceicdata.com> (تاريخ الحصول على البيانات ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠).

٢٥ - وإلى جانب تزايد الضغوط التضخمية الآتية من جانب الطلب، هناك عامل رئيسي آخر وراء ارتفاع الأسعار، وهو عودة الضغوط من جانب العرض عن طريق تقلب أسعار السلع الأساسية. ولهذا السبب حثت اللجنة مقررري السياسات في طبعة عام ٢٠٠٩ للدراسة على توخي اليقظة في مرحلة ما بعد الأزمة. وقد ارتفعت أسعار النفط باطراد خلال عام

٢٠٠٩. وقد يلي ذلك ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وهذا الأمر يستلزم رصدًا دقيقًا في الأشهر المقبلة. وهناك عوامل أخرى يُحتمل أن تتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جديد خلال عام ٢٠١٠، وقد يكون من بينها الأحداث المناخية. ومن شأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أن يلحق أضرارًا بالغة بأفقر سكان المنطقة: فهو سيؤثر على معدلات الفقر ويتسبب في تفاقم التفاوت ويزيد تدهور الأحوال الصحية ويبقي الناس أسرى لفقرهم.

٢٦ - ويعد تضخم قيمة الأصول باعًا آخر على القلق فيما يتعلق بعملية التعافي. فرؤوس الأموال الأجنبية الوفيرة التي وفرتها حزم المحفزات المالية وعززها ما جرى من تدعيم للمؤسسات المالية بالسيولة في البلدان المتقدمة النمو قد اجتذبت إلى المنطقة في الأشهر الأخيرة بسبب توقعات نموها القوي نسبيًا. ومع استمرار تزايد حجم التدفقات الداخلة، يتزايد أيضًا خطر حدوث تغير غير متوقع في أسعار الفائدة أو ارتفاع مفاجئ في قيمة دولار الولايات المتحدة قد يحمل رؤوس الأموال على مغادرة مختلف البلدان وفئات الأصول المالية المستهدفة، مما سينجم عنه انخفاضات حادة في قيم الأصول وأسعار الصرف. فمسألة كيفية التعامل مع مكاسب الاستثمار الأجنبي في المحافظات وتقليل ما يصاحبه من أخطار على استقرار الاقتصاد الكلي إلى أدنى حد ممكن لا تزال تشكل تحديًا ضخمًا للمنطقة. وقد تُحدث حالات تضخم في أسعار الأصول في قطاعات معينة مصحوبةً بمخاطر تتهدد القطاعات المالية المحلية واستقرار الاقتصاد الكلي برمته.

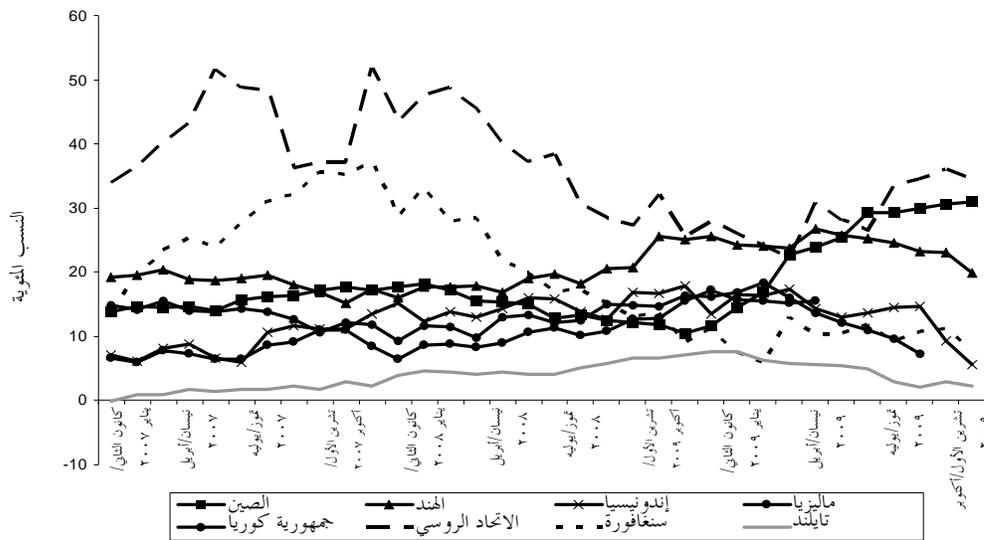
٢٧ - وقد تم ضخ السيولة في القطاع المالي في الولايات المتحدة من خلال قيام الاحتياطي الاتحادي بشراء الأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية وشراء صكوك أخرى خاصة بمديونيات الوكالات الحكومية. وعلاوة على ذلك، توافر رأس المال الأجنبي بغزارة مع ازدياد كثافة نشاط المراجعة الدولارية، حيث تُقترض الأموال بأسعار الفائدة الدولارية المنخفضة لتُستثمر في عملات المنطقة، حيث هناك توقعات قوية بارتفاع القيمة وحيث معدلات الفائدة مرتفعة نسبيًا. وكانت بلدان آسيا والمحيط الهادئ عرضة بشكل خاص لأنشطة المراجعة لأن تعافيتها المبكر قبل أماكن أخرى في العالم قد ولّد توقعات بارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

٢٨ - كما اجتذبت رأس المال المحلي إلى أسواق الأصول الإقليمية بسبب إضافة كميات جديدة من السيولة على المستوى الوطني في عدد من البلدان النامية في آسيا في إطار سياسات التحفيز النقدية. وزاد حجم الائتمان المقدم (الشكل الثامن) وارتفعت أسعار الأصول بقدر كبير في عدد من الاقتصادات بعد الانخفاضات التي حدثت خلال المراحل المبكرة للأزمة، وبالأخص في الاتحاد الروسي والصين والهند.

٢٩ - وركبت أسواق الأسهم في المنطقة موجة توقعات التعافي المبكر القوي، فاتخذت اتجاهها صعوديا في أوائل عام ٢٠٠٩ (الشكل التاسع). وفي بعض الحالات، عادت أسواق الأسهم إلى مستويات قريبة مما كانت عليه قبل الأزمة مباشرة. وعلاوة على ذلك، فإن الهبوط الذي شهدته الأسواق الرئيسية قبل بدئها مسيرة التعافي، باستثناء الصين، لم يكن بجسامته ما حدث إبان أزمة عام ١٩٩٧. وبناء على ذلك، فإنه بالمقاييس العالمية، شهدت أسواق الأسهم الآسيوية أحد أعظم حالات التعافي من بين جميع مناطق البلدان النامية، وهو ما يعكس توقع المستثمرين أن تتوافر مقومات نمو صحي نسبيا بالمقاييس الدولية.

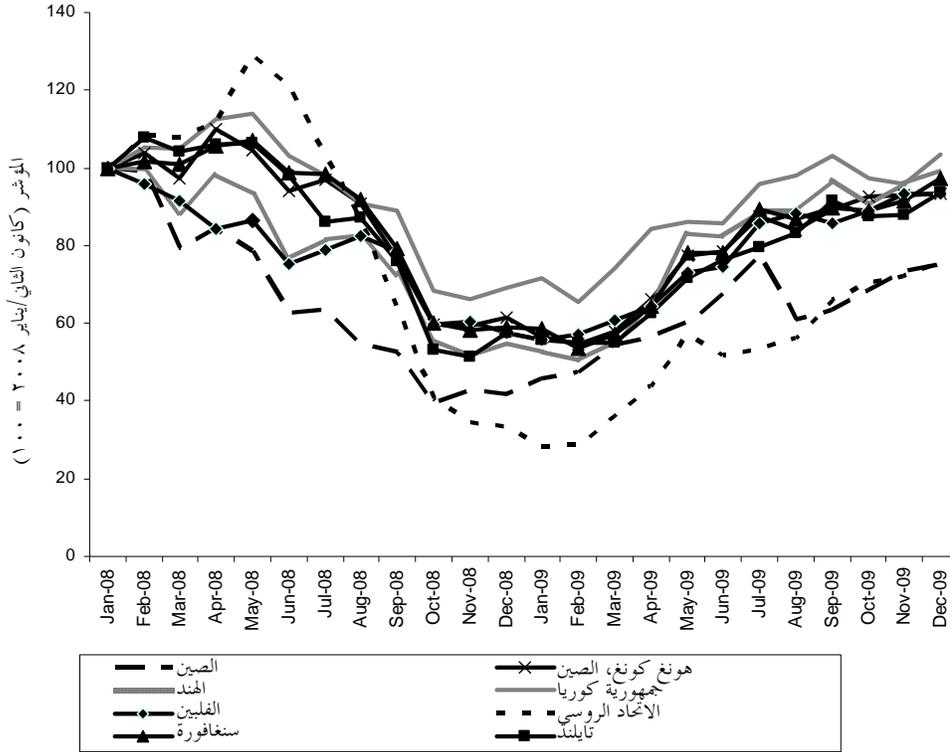
الشكل الثامن

نمو الائتمان من عام إلى عام في الاقتصادات الآسيوية النامية الرئيسية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى بيانات مستمدة من: صندوق النقد الدولي، خدمة الإحصاءات المالية الدولية على الإنترنت، وهي متاحة على العنوان التالي: www.imfstatistics.org/imf/ (تاريخ الحصول على البيانات ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠). ملاحظة: تشير البيانات المستخدمة في الرسم البياني إلى الائتمان المحلي المكون من مديونيات على الحكومات المركزية ومديونيات على القطاع الخاص ومديونيات على الأنواع الأخرى من المؤسسات المالية.

الشكل التاسع
أداء أسواق الأسهم في اقتصادات آسيا النامية الرئيسية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى بيانات مستمدة من شركة CEIC Data Company Ltd، وهي متاحة على العنوان التالي: <http://ceicdata.com> (تاريخ الحصول على البيانات ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠).

ملاحظة: يُشار بين قوسين إلى اسم بورصة أسهم كل بلد في مفتاح رموز الشكل.

٣٠ - وثمة كثيرون يعتبرون أسواق الأصول من مؤشرات الأداء الاقتصادي المستقبلي التي تسبق غيرها من المؤشرات. فتعافي الأسعار يعكس فيما يبدو اعتقاد المستثمرين الماليين بأن النمو عائد إلى المنطقة بشكل عاجل لا آجل. ومسألة ما إذا كان تفاؤل المستثمرين حيال التعافي مبالغاً فيه أو كان مدفوعاً بالحاجة إلى استثمار الأموال الزائدة لدى البلدان المتقدمة النمو هي مسألة محل جدل. وبناء على ذلك، فإن خطر حدوث مزيد من التقلب في الأسواق المالية سيكون مخيماً في الأشهر المقبلة.

٣١ - وقد تنظر الحكومات في التخفيف من تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إليها بواسطة ضوابط من أنواع مختلفة في سبيل الحفاظ على الاستقرار المالي. وثمة توافق آراء متنام حول أهمية وجود تدابير كهذه في جعبة سياسات البلدان، خاصة في سياق الزيادة الضخمة في حجم السيولة في الاقتصاد العالمي التي تجد منفذا لها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

باء - تجنب اتباع سياسات الخروج بشكل سابق لأوانه بقصد الحفاظ على النمو

٣٢ - إن مرحلة التعافي التي تمر بها اقتصادات المنطقة تضع مقرري السياسات في مواجهة بعض المسائل الحاسمة: ففي أي وقت ينبغي البدء في سحب برامج التحفيز التي كان لها دور محوري في دعم نمو ما بعد الأزمة؟ وبأي تسلسل ينفذ هذا السحب؟ وبأي وتيرة؟ وشريطة بقاء الضغوط التضخمية والمالية ضمن حدود المستويات المعقولة، ينبغي لمقرري السياسات بوجه عام أن يولوا الأولوية إلى الاستمرار في تنفيذ هذه البرامج إلى أن يتضح أن محركات النمو القادرة على إدامة حركتها من تلقاء نفسها قد ترسخت بقوة.

٣٣ - وبطبيعة الحال، يعد عجز الميزانية من الأمور محل القلق في المنطقة بأسرها. وتشكل معالجة تداعيات عجز الميزانية تحدياً متوسط الأجل. وقد كانت حالات العجز تلك استثناءات سياسات مالية حصيفة من نواح أخرى. ويعني الاستقرار النسبي لأساسيات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان أن ارتفاع مستويات الاقتراض سيظل بالإمكان تحمل أعبائها، كما يمكن سداد المديونيات مع الوقت. ومن ثم، ففي حين أن الضغوط المالية تشكل ولا شك تحدياً في الأجل المتوسط، فإن مبعث القلق الرئيسي في الأجل القصير يظل هو الضغوط التضخمية.

٣٤ - ومن حيث الموازنة بين المخاطر، فإنه مع التسليم بوجود اختلافات بين البلدان، تكمن مصلحة المنطقة في ترجيح كفة الحفاظ على النمو على كفة السماح بارتفاع معدلات التضخم. ولذا ينبغي لمقرري السياسات أن يحرصوا على عدم الخروج من سياسات التحفيز قبل الأوان، وذلك الأوان هو حين يثبت أن النمو قد بات قادراً على إبقاء عجلته دائرة من تلقاء نفسه. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم لدى اعتماد سياسات الخروج ضبط مزيج السياسات المالية والنقدية تحقيقاً للغرض المزدوج الذي هو استدامة النمو بالتوازي مع ضبط التضخم. والسياسات النقدية التضييقية هي أكثر السياسات فعالية في السيطرة على الضغوط السعرية لأنها تُحدث أثراً مباشراً على بناء الجدارة الائتمانية.

٣٥ - ولئن كانت قرارات توقيت الخروج من سياسات التحفيز تتوقف على الاعتبارات الوطنية، يظل هناك دور محوري للتنسيق الإقليمي، وهو في المقام الأول منع حدوث تداعيات سلبية على الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، قد يكون لسحب الحفيزات المالية ميكراً في البلدان الأكبر حجماً انعكاسات خطيرة على الطلب الكلي في المنطقة وعلى الفرص

التصديرية المتاحة للاقتصادات الأصغر. وبالمثل، فإن اتباع السياسات النقدية التضيقية من خلال زيادة أسعار الفائدة في اقتصادات دون غيرها قد يجتذب تدفقات الاستثمار في الحافظات إلى اقتصادات معينة مما من شأنه زيادة الضغوط التضخمية، هذا إلى جانب توليد ضغوط صعودية على أسعار الصرف الاسمية مما يقلل من توقعات التعافي بالنسبة للصادرات.

جيم - البحث عن محركات جديدة للنمو حفاظاً على الدينامية

٣٦ - تشير التوقعات الحالية إلى حدوث انخفاضات كبيرة في الطلب على الواردات في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث سيظل البلد يشهد تقييداً لنمط استهلاكه المعتمد على الاستدانة. وبما أن بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعتمد على التصدير إلى بلدان بعينها، فإنه من المتوقع أن تتأثر هذه البلدان بدرجات متفاوتة تبعاً لدرجة ارتهاك كل منها بأحوال سوق الولايات المتحدة.

٣٧ - وعلى النقيض من ذلك، كانت الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية واحدة من الفترات الاستثنائية على صعيد نمو الصادرات. فبين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، نمت صادرات ١١ اقتصاداً آسيوياً نامياً بمعدل سنوي بلغ متوسطه ١٢,٨ في المائة ليزيد خلال تلك الفترة من ٢,٣ تريليون دولار إلى ٤,٨ تريليون دولار، أي بأكثر من الضعف. وتشير آخر توقعات معدلات نمو الصادرات أن تلك البلدان نفسها ستشهد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ تباطؤاً سنوياً عن معدل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ بنسبة ستتراوح بين ٣,١ في المائة و ٥,٤ في المائة. وبالقيم الاسمية، سيمثل هذا التباطؤ انخفاضاً في الطلب الكلي بمقدار يتراوح بين ٢٠٠ بليون دولار و ٣٢٤ بليون دولار في العام، أو ما بين ١,٤ في المائة و ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان.

٣٨ - وتتسق الصورة الموصوفة أعلاه مع الملاحظة التي أبدتها قادة بلدان رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر القمة الذي عقده في سنغافورة عام ٢٠٠٩، ومفادها أنه من غير المرجح أن يكون باستطاعة الاقتصادات المتقدمة أن تعود إلى اتباع أنماط "النمو المعتادة" أو أشكال "التبادل التجاري المعتادة". فحتى إذا حققت البلدان المتقدمة النمو تعافياً اقتصادياً كبيراً، سيظل من غير المتوقع أن يعود حجم طلبها على الواردات من آسيا والمحيط الهادئ إلى مستويات ما قبل الأزمة. ففي سبيل تصحيح الاختلالات على الصعيد العالمي، يتعين على العديد من الاقتصادات المتقدمة كبح جماح الاستهلاك الذي تحركه الاستدانة. ويتعين على بلدان آسيا والمحيط الهادئ، من جانبها، أن تبحث عن مصادر جديدة للنمو: أي أن تعيد التوازن لاقتصاداتها لصالح زيادة الاستهلاك محلياً وإقليمياً. ولكي يزيد إسهام الطلبين المحلي والإقليمي زيادة تتجاوز هذه التقلبات المؤقتة، ينبغي إجراء تغييرات

في السياسات تفضي إلى إعادة التوازن الهيكلي للاقتصادات في الأجل الطويل. وتستلزم هذه الاستراتيجية معالجة الاختلالات العالمية والإقليمية البالغة الأهمية.

رابعاً - الاختلالات والفجوات الإنمائية: أهي بمثابة محرك جديد للنمو؟

٣٩ - تتناول دراسة اللجنة لعام ٢٠١٠ الاختلالات والفجوات باختلاف أنواعها - الاقتصادي الكلي منها والاجتماعي والإنمائي والإيكولوجي - وتدرس السبل المفضية إلى علاجها وإلى زيادة الطلب الكلي بحيث يمكن أن تكون بمثابة منطلق إقليمي جديد للنمو.

ألف - الاختلالات الاقتصادية الكلية

٤٠ - لقد ساعدت الاختلالات العالمية في الماضي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما أفضت إليه من زيادة في حجم أسواق صادراتها وفي احتياطياتها من النقد الأجنبي. غير أن هذه الاختلالات ليست مستدامة. وهي قد أوجدت اختلالات ينبغي تصحيحها في الموازين التجارية والحسابات الجارية للبلدان، وللولايات المتحدة بالأخص نظراً لارتفاع مستوى ديونها المتراكمة. وثمة اختلالات اقتصادية كلية داخل المنطقة أيضاً - لا سيما بين اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا من جهة واقتصادات جنوب آسيا من الجهة الأخرى. ففي شرق وجنوب شرق آسيا زاد صافي الصادرات كنسبة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتخذ هذه الحصة في جنوب آسيا قيماً سالبة بصورة متزايدة. وبالنسبة لشرق آسيا، يمثل هذا انعكاساً لتضاؤل حصة الاستهلاك في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما هو يمثل في جنوب شرق آسيا انعكاساً لتضاؤل حصة الاستثمار الثابت. أما في حالة جنوب آسيا، من ناحية أخرى، فقد زادت حصة كل من الاستهلاك والاستثمار، وينعكس هذا في نمو صافي الواردات. ولعل أكثر جوانب الاختلالات العالمية إثارة للقلق تلك الحالة الخارجة عن المؤلف، حيث تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية من البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ إلى البلدان المتقدمة النمو في الغرب. وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى افتقار آسيا إلى البنية المالية الإقليمية المتطورة التي تتيح للبلدان التي لديها فوائض في حساباتها الجارية توظيف هذه الفوائض بشكل مثمر في أجزاء أخرى من المنطقة.

باء - الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية والفجوات الإنمائية

٤١ - يوجد كذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فجوات اقتصادية - اجتماعية وإنمائية واسعة. ولئن كان النمو الاقتصادي السريع في المنطقة قد ساعد على انتشار ملايين البشر من الفقر، فإن أكثر من ٩٥٠ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ ١,٢٥ دولار

يوميًا. وعلاوة على ذلك، فإن درجات التنمية متفاوتة للغاية فيما بين مختلف المناطق دون الإقليمية وفيما بين البلدان. وتنعكس هذه الفجوات في أنماط التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فجنوب شرق آسيا يحتل المقدمة بينما اقتصادات جنوب آسيا وجزر المحيط الهادئ متخلفة عن الركب. وتوجد فجوات مماثلة على صعيد تطور البنى التحتية، وهو ما يتضح من قيم الدرجات المجمعّة الواردة في دراسة عام ٢٠١٠. ومن الاقتصادات التي تحتل مراتب عالية هي أستراليا وبروني دار السلام وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماكاو ونيوزيلندا وهونغ كونغ واليابان. وهناك اقتصادات أخرى لا يزال لديها فجوات كبيرة في البنى التحتية، وبالأخص الاقتصادات المتنامية إلى فئات أقل البلدان نموًا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة، ومنها بابوا غينيا الجديدة وبوتان وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وكمبوديا ومنغوليا ونيبال. فإذا استثمرت البلدان في سد فجوات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لديها، قد ينجم عن ذلك أيضًا تحسن في نوعية حياة الناس كافةً وزيادة في الطلب الكلي بالمنطقة، مما سيمهد الطريق إلى تحقيق نمو اقتصادي أشمل وأكثر استدامة. وسيطلب هذا مستويات عالية ومستدامة من الاستثمار، ومن شأن هذا الاستثمار أن يتطور بدوره فيوجد بنية مالية إقليمية جديدة لحشد الموارد اللازمة من داخل المنطقة وخارجها.

جيم - الاختلالات الإيكولوجية

٤٢ - تعترى منطقة آسيا والمحيط الهادئ كذلك اختلالات إيكولوجية خطيرة يمكن ملاحظتها في تدهور موارد طبيعية كالغابات والمياه العذبة، وفي استغلال الطاقة على نحو غير مستدام، وفي تزايد انبعاثات الكربون بشكل متسارع، إلى جانب أدلة أخرى. ولئن بدا أن هذا التدهور ليس له انعكاسات اقتصادية مباشرة، فإنه يعيق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل. وقد يكون في الاستثمار في معالجة هذه الاختلالات مساعدة للبلدان على حفظ بيئاتها الطبيعية التي يعتمد عليها الكثير من الفقراء، إلى جانب مساعدتها على الإبقاء على الأساس الذي يقوم عليه النمو في الأجل الطويل. وفي الأجل القصير، على البلدان أن تقوم أيضًا بتوفير الحوافز الاقتصادية المباشرة التي تساعد كذلك على التخفيف من حدة الفقر.

٤٣ - وخلاصة القول إن بلدان المنطقة إذ تتخذ الخطوات لمعالجة الاختلالات بأنواعها الاقتصادي الكلي والإنمائي والإيكولوجي، تتاح لها الفرصة لإيجاد محرّكات جديدة للنمو الشامل للجميع قد تعينها على استعادة ديناميتها الاقتصادية. ويوجد في المنطقة قرابة البليون نسمة يعيشون في الفقر بينما هم في الوقت ذاته يشكّلون مصدرًا ممكنًا للطلب إذا تكثّلت

البرامج الإنمائية الوطنية بالنجاح، مما سيعزز الاستهلاك والاستثمار الخاصين. وبالمثل، تُمة فرصة سانحة لاقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإقامة صناعات وأنشطة أعمال جديدة أكثر احضراراً بالاستناد إلى الابتكارات الكفيلة بتوليد وفورات في الطاقة والمواد. فهي إن فعلت ذلك ستوفّر للفقراء سلماً أرخص مع الحفاظ على النموّ وتعزيز الاستدامة البيئية في الوقت نفسه.

٤٤ - وقد ذهبت دراسة عام ٢٠١٠ إلى أنه في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، لم يصبح النمو المستدام الشامل للكافة أمراً مرغوباً فحسب بل وشرطاً لازماً لإعادة الدينامية إلى المنطقة. وتحدّد الطبعة الحالية للدراسة الخطوط العريضة لجدول أعمال السياسات العامة الذي ينبغي تطبيقه على المستويين الوطني والإقليمي بقصد المساعدة على إطلاق العنان للإمكانات الكامنة على صعيد الطلب المحلي والإقليمي لمعالجة الاختلالات بأنواعها الثلاثة على نحو متكامل.

خامسا - جدول أعمال للسياسات العامة من أجل تحقيق نموّ مستدام شامل للجميع

٤٥ - تستكشف دراسة اللجنة لعام ٢٠١٠ سبل زيادة الطلب والعرض الكليين الكفيلة بثبيت أقدام البلدان على مسار التنمية المستدامة الشاملة للجميع ومساعدتها على القيام بدورها في تعزيز التواصل الإقليمي. وهي تقترح خطة من أربعة أجزاء قد تساعد في زيادة حجم الاستهلاك المحلي وجزء خامس معني باستهلاك المنطقة.

ألف - تعزيز الحماية الاجتماعية

٤٦ - لو كان بوسع الأسر الفقيرة أن تعوّل على نظم الحماية الاجتماعية التي تطلق من تلقاء نفسها شبكات الأمان الاجتماعي في أوقات العسر لاستطاعت أن تحافظ على مستويات استهلاكها الغذائي وأن تستمر في الاستفادة من خدمات التعليم والصحة. وفي الأوقات العادية سيقبل احتياج تلك الأسر إلى الأدخار التحوّطي، ومن ثمّ يمكنها استخدام قسم أكبر من دخولها في الإنفاق الاستهلاكي. فنظم الحماية الاجتماعية هي إذن بمثابة أدوات تلقائية للحفاظ على الاستقرار، فهي تدعم الأسر المعيشية في أوقات الأزمات وتزيد كذلك من فرص التنمية على المستويين الفردي والوطني، وهذا الدور الأخير لا يقل أهمية عن سابقه.

٤٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعض النماذج الطموحة لبرامج الضمان الاجتماعي التي يمكن محاكاتها وتوسيع نطاقها لتشمل أماكن أخرى. فمنذ عام ٢٠٠١، تتولّى حكومة

تايلند الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية في البلد بأسره لكل من هو غير مشمول ببرامج التأمين الأخرى. وفي الهند، يضمن قانون ضمان العمالة الريفية الوطني ١٠٠ يوم عمل كل عام لأعضاء الأسر المعيشية الريفية البالغين في إطار برنامج مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وطيلة سنوات عديدة، دأبت الفلبين على توفير تحويلات نقدية مشروطة للأسر المعيشية الفقيرة لتلبية احتياجاتها الصحية والتعليمية عن طريق برنامج Pantawid Pamilyang Pilipino Program (“4Ps”).

باء - دعم قيام ثورة خضراء ثانية لصالح الزراعة والتنمية الريفية

٤٨ - منذ سبعينيات القرن العشرين، ظل النمو الزراعي يقوم، إلى درجة كبيرة، على منجزات “الثورة الخضراء” التي ساعدت آسيا والمحيط الهادئ على إحداث زيادات كبيرة في المحاصيل - بغض النظر عما صاحب ذلك من مشاكل ناجمة عن ضخامة حجم المدخلات. ولمّا كانت المنطقة تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي أفضل توازناً، فإنها بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية تحقّق الدمج بين ما استجدّ من منجزات في العلوم والهندسة الزراعية وما لدى المنطقة من معارف تقليدية، وتضفي كذلك على الزراعة مزيداً من القدرة على تحمّل الصدمات البيئية. كما يجب على الحكومات أن تضفي على الزراعة مزيداً من الشمول الاجتماعي بإعادة ملكية الأرض والموارد إلى المزارعين وتمكين الفقراء اقتصادياً. وهذا يتطلب تحديد أسعار المدخلات الرئيسية على النحو الملائم وإنشاء مؤسسات لمساعدة صغار المنتجين على تحقيق وفورات حجمية في مجالي التسويق والوصول إلى الأسواق الدولية. وقد حاولت الحكومات في وقت سابق الاستعانة بوكالات حكومية أو شبه حكومية للقيام بهذه المهمة. أمّا المسار المفضّل للمرحلة المقبلة فيبدو أنه يتمثل في تولّي منظمات المجتمع المحليّ وجماعات الجهود الذاتية للمزارعين زمام هذه الأمور. كما قد تساعد الشراكات الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعم هذه الثورة الخضراء والتصديّ في الوقت ذاته للمخاوف المتّصلة بالأمن الغذائي.

جيم - دعم محرّكات النموّ الجديدة: الابتكارات الخضراء

٤٩ - ينصب تركيز سياسات “النمو الأخضر” على تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين لهيئة المجال لتحقيق تنمية شاملة اجتماعياً وقليلة الانبعاث الكربوني. وقد تأخذ الحكومات بنهج السياسات الصناعية حيث يجري التعاون مع الصناعة لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئياً. وقد لا تدر استثمارات كهذه أرباحاً على الفور، والكثير من التكنولوجيات السليمة بيئياً يحتاج في أول الأمر إلى الدعم الحكومي. كما يمكن أن يساعد القطاع العام في تطوير منتجات تحسّن من رفاه الناس وفي طرح هذه المنتجات

تجارياً، وذلك عموماً من خلال تشجيع الابتكارات الزهيدة الكلفة والسليمة بيئياً مثل النظم الشمسية لكهربية المنازل الشائعة في أرياف بنغلاديش بفضل جهود شركة غرامين شاكيتي. وهناك عدد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ومنها اليابان والصين والهند وجمهورية كوريا، تشجّع مثل هذه الابتكارات في إطار خطط عملها الوطنية للتصدّي لتغير المناخ. فقد أصبحت الصين مثلاً أكبر مستثمر في مجال الطاقة النظيفة، حيث بلغ حجم استثماراتها في هذا المجال ٣٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وتعتزم جمهورية كوريا إنفاق ٨٤ بليون دولار على مدى ٥ سنوات في سبيل إقامة صناعات سليمة بيئياً كمحرك للنمو. كما يمكن للحكومات أن تشجّع اعتماد الممارسات والتكنولوجيات السليمة بيئياً من خلال سنّ اللوائح والأنظمة الضريبية والتحفيزية الملائمة.

٥٠ - وقد يتسنى الإسراع بإدخال هذه الابتكارات إلى البلدان النامية إذا قامت الدول المتقدمة النمو التي لديها بالفعل تكنولوجيات سليمة بيئياً بتخفيف بعض القيود المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، والمساعدة في الحصول على الدعم المالي، وذلك عملاً بمبدأ "الاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة المتباينة" الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويمكن أيضاً للبلدان النامية أن يساعد بعضها البعض في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ولدى عدد من البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ بالفعل قدرات تكنولوجية متنوعة في مجالات من قبيل إنتاج الوقود الأحيائي وإدارة النفايات وتوليد الطاقة من الرياح. وقد طوّرت منظمة ويست كونسيرن (Waste Concern)، وهي منظمة بنغلاديشية غير حكومية، شبكة لإدارة النفايات الصلبة يقوم على محطّات المعالجة اللامركزية؛ وشجّعت بدعم من اللجنة انتهاج نهج مماثلة في باكستان وسري لانكا وفيتت تنام.

دال - تعزيز شمول النظام المالي للجميع

٥١ - إن لوجود نظام مالي عملي بشكل جيّد دوراً بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن هذا غير كاف لضمان زيادة حجم الطلب الكلي. وإذا ما أريد للفقراء تحقيق ما يمثلونه من إمكانات سوقية كاملة، فيلزم أن تتاح لهم سبل الحصول على طائفة أكثر تنوعاً وملاءمةً لاحتياجاتهم من المنتجات والخدمات المالية. فسيلزم توفير منتجات ادخارية وائتمانية وتأمينية مصمّمة لتلبية احتياجاتهم وتنطوي على شروط أفضل ودرجة أقل من الصرامة فيما تفرض عليهم تقديمه من ضمانات، وقد أثبتت هذه المنتجات بالفعل نجاحها في التطبيق العملي. فالأسر المعيشية التي يكون في متناولها الاستفادة من خدمات التمويل والتأمين البالغى الصغر، على سبيل المثال، تكون أقدر على زيادة دخلها والارتقاء بنوعية

حياتها مقيسةً بمستويات التغذية والتعليم. وعلاوة على ذلك، تتمتع نساء هذه الأسر عادةً بمزيد من الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات وبقدرة أكبر على تحسين رفاه أسرهن. غير أنه في معظم البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ لا يستفيد من الخدمات المالية حتى الآن سوى نسبة ضئيلة من السكان. فالفقراء عادةً ما يكونون خارج نطاق الاستفادة من القطاع المالي الرسمي ومن الخدمات المصرفية التجارية. وثمة حواجز تعترضهم من جانبي العرض والطلب على السواء. ولذلك يتعيّن على الحكومات أن تهيئ بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية لإقامة النظم المصرفية العادلة والفعّالة والشاملة للجميع سعياً إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة للفقراء وحماية هذه الخيارات.

هاء - تكوين إطار إقليمي للعمل التعاوني

٥٢ - في ظل وجود بعض أكبر اقتصادات العالم وأسرعها نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكن للمنطقة أن تنمو لتصبح قوة اقتصادية كبيرة إذا ما أمكنها تحقيق التكامل في سوقها الإقليمية. ويستلزم إحراز تقدّم كهذا وضع نموذج جديد للتنمية يكون أكثر شمولاً واستدامة. ولأسباب تاريخية وسياسية وطوبغرافية، جرت العادة على أن تكون صلات المنطقة بأوروبا وأمريكا الشمالية أوثق من الصلات الموجودة فيما بين بلدانها.

٥٣ - وقد حدّدت دراسة عام ٢٠١٠ أربع أولويات لإتاحة استغلال أوجه التكامل فيما بين بلدان المنطقة والمساعدة في إيجاد مسار للتنمية يكون أكثر شمولاً واستدامة:

(أ) التكامل الاقتصادي الإقليمي: توجد بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ شبكة مركّبة من التجمّعات السياسية ارتأى قادتها في الآونة الأخيرة تكوين منطقة اقتصادية موحّدة. وقد حان الوقت لترجمة هذه الرؤية إلى تحرّك عملي. وتحقيقاً لذلك، يمكن الدفع قدماً بعجلة التقدم على صعيدي مقترحين حاليين متداخلين، وهما: اتفاق التجارة الحرّة لشرق آسيا ويضم مجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ (الآسيان + ٣)؛ والشراكة الاقتصادية الشاملة المنبثقة عن قمة شرق آسيا وتضم في عضويتها مجموعة بلدان الآسيان + ٣ ومعها أستراليا والهند ونيوزيلندا (الآسيان + ٦). ويمكن اتّخاذ هذين المقترحين كخطوتين على طريق إقامة سوق موحدة أوسع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وجماعة اقتصادية؛

(ب) تكامل سياسات التجارة والنقل: لقد حسّنت المنطقة من شبكات طرقها السريعة وسككها الحديدية، ولكنها لا تستطيع استخدام البنية التحتية بشكل فعّال في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتيح للمركبات والسلع والأشخاص التنقّل عبر الحدود القطرية وبلدان المرور العابر. ومما يعيق التنقّل بين الدول في كثير من أنحاء المنطقة بطء

الإجراءات والرسميات والمتطلبات الشكلية وارتفاع كلفتها. والمنطقة بحاجة إلى تطوير نظام نقل متكامل ومتعدد الوسائل. ولتحقيق ذلك، تعد نقاط النقل المتعدد الوسائط، المعروفة أيضاً باسم "الموانئ الجافة"، واحدة من عناصر حل شامل يتم من خلاله إعادة شحن الحاويات أو المركبات العابرة بواسطة أكفأ الوسائط، إلى جانب توافر مرافق لترتيب درجات المنتجات وتعبئتها وإجراء عمليات التفتيش وتجهيز الوثائق التجارية. ويمكن للمناطق المحيطة بالموانئ الجافة أن تتحول إلى أقطاب للنمو فتجلب الاستثمارات وفرص العمل الجديدة إلى المناطق النائية المحرومة وتخفف الضغط في الوقت نفسه عن المناطق الساحلية. وتقوم أمانة اللجنة بمساعدة المنطقة على إقامة شبكة من الموانئ الجافة مع تحسين التسهيلات المقدمة للتجارة والنقل، مستفيدة من الشبكة الآسيوية للطرق السريعة وشبكات السكك الحديدية العابرة للقارة الآسيوية. ويتعاون كل من اللجنة والمنظمات الإقليمية مع الآسيان في وضع مخطط عام للموصلية؛

(ج) الطرق الفائقة السرعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إن زيادة حجم الأسواق وزيادة فرص إقامة أنشطة الأعمال وإيجاد منطقة اقتصادية موحدة بشكل أكبر كلها أمور تعتمد بشكل كبير على تحسين موصولة المنطقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضييق الفجوة الرقمية وتسريع تدفق المعلومات والاتصالات عبر الحدود. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية في هذا الصدد في زيادة عرض النطاق الترددي الدولي، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان جزر المحيط الهادئ النامية. ويمكن أن تساعد الموصولة الجديدة على إنشاء نظم للإنذار المبكر والتصدي للكوارث؛

(د) البنية المالية الإقليمية: لقد أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية انعدام الخيارات الإقليمية التي يمكن من خلالها التصدي للأزمة. وقد كان على الحكومات استحداث معظم ما أُتخذ من تدابير. وحتى الآن، كان التعاون مقصوراً بدرجة كبيرة على مبادرة شيانغ ماي التي جعل منها مبادرة متعددة الأطراف وُوِّفِر لها مجمَع احتياطي بلغ مقداره ١٢٠ بليون دولار لتلبية الاحتياجات المؤقتة من السيولة لبلدان الآسيان + ٣. والمنطقة بحاجة إلى مواصلة تطوير بنيتها المالية بحيث تشمل القيام بدور الوساطة للتوفيق بين ما لدى المنطقة من مدّخرات ضخمة وبين احتياجاتها الاستثمارية غير الملبّاة. ويتمثل أحد الخيارات في إنشاء صندوق لتنمية البنية التحتية تديره مؤسسة إقليمية. فإذا وُفِر لمؤسسة كهذه ٥ في المائة فقط من احتياطات المنطقة البالغة قرابة الـ ٥ تريليون دولار سيصبح بحوزتها رأس مال تأسيسي يبلغ ٢٥٠ بليون دولار وسيتمكنها الاقتراض من المصارف المركزية في المنطقة. وقد يساعد تجميع الاحتياطات على تلبية بعض الاحتياجات الاستثمارية الإقليمية في مجالات النقل

والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي يقدر حجمها بأكثر من ٨٠٠ بليون دولار سنويا.

٥٤ - ومن المفيد أيضا بالنسبة للبنية المالية الجديدة أن يتم تنسيق أسعار الصرف. فمع تزايد حجم التبادل التجاري بين اقتصادات المنطقة، يلزم وجود نظام لإدارة العملات لتسهيل الحفاظ على استقرار التجارة والاقتصاد الكلي. وثمة خيار يتمثل في إيجاد سلة لمعادلة عدد من عملات الاحتياطيات، وليس بدولار الولايات المتحدة وحده، مع وضع مجموعة موحدة من عوامل الترجيح لتحديد تبعاً لحصة كل عملة في التجارة الإقليمية.

٥٥ - ولو كان في استطاعة الحكومات الوصول إلى مرفق إقليمي للاستجابة للأزمات والوقاية منها تتوافر له موارد كبيرة لقل شعورها بالحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية لحماية نفسها من موجات هجوم المضاربين ومن أزمات السيولة، ولاستخدمت احتياطياتها في استثمارات أكثر إنتاجية. غير أنه لا ينبغي اعتبار تعزيز التعاون الإقليمي بديلاً عن المشاركة في العلاقات الاقتصادية العالمية بشكل كامل. بل ينبغي اعتباره تكملة لهذه المشاركة حيث يسد الفجوات ويرسي أحجار البناء للتعاون العالمي المتعدد الأطراف.

٥٦ - ومن شأن إيجاد بنية مالية إقليمية جديدة أن يساعد على تنسيق السياسات وتكوين منظورات لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مختلف المقترحات العالمية النطاق المتولدة عن مجموعة الـ ٢٠ والأمم المتحدة وغير ذلك من المحافل. ومن المقترحات التي تجري مناقشتها، على سبيل المثال، إيجاد عملة عالمية للاحتياطيات استناداً إلى نظام حقوق السحب الخاصة، وفرض ضريبة عالمية على المعاملات المالية للتخفيف من تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل، ووضع لوائح تنظيمية دولية للقطاع المالي للحد من الإفراط في ركوب المخاطر.

٥٧ - وثمة فرصة تاريخية سانحة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لإقامة تعاونها الإقليمي. وفي الأشهر الأخيرة، شرعت بعض الاقتصادات الرئيسية في المنطقة في عملية تعميق التفاعل فيما بينها. وهي إذا ما أرادت تحقيق خططها الأكثر طموحاً، سيكون عليها أن تقدم ما هو أكثر من الإعلان عن النوايا.

٥٨ - وبوسع الدول الأعضاء الاعتماد على اللجنة، بوصفها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة والمنتدى الشامل للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لإجراء التحليلات وتسهيل التوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء حول السياسات من أجل المضي قدماً في هذه المسيرة الجماعية.